أولا: حول أداء الاقتصاد المصري خلال جائحة كورونا

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يصدر دراسة عن تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء دراسة حول تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري من خلال تتبع التغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية خلال فترة ذروة الوباء، والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، واسعار الصرف والفائدة على الجنيه المصري، وكذلك على التجارة الخارجية بما فيها الواردات والصادرات السلعية غير البترولية.

وأوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انخفاض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمقدار ٠,٦% عن مثيله عام ٢٠١٩/٢٠١٨ حيث سجل ٥% في ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٥,٦% في ٢٠١٩/٢٠١٨ وأشار إلى أن الرقم القياسي لأسعار المنتجين والمستهلكين شهد معدل تغير أسعار المنتجين تدهور مستمر خلال الفترة فبراير أبريل ٢٠٢٠ مسجلا معدل تراجع سنوي بلغ ١٨,٨% في نهاية الفترة، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار أنشطة الزراعة وصيد الأسماك والتعدين واستغلال المحاجر وخدمات الغذاء والإقامة بنسب ٤,٥% و٦٧,٧% و ٨,١% على التوالي.

وأوضح أن الجنيه المصري شهد انخفاضاً خلال الفترة من فبراير حتى مايو ٢٠٢٠ بلغ نحو١,٨% من قيمته، وذلك تزامنا مع تراجع التدفقات الدولارية نتيجة لعدة أسباب منها على سبيل المثال انخفاض الصادرات السلعية بمعدل ٣٩,٤% في نفس الفترة.

و أشار إلى انخفاض إيرادات قناة السويس بالدولار الأمريكي ابتداء من أبريل٢٠٢٠ مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين٢٠١٨ و٢٠١٩ نظراً لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة، بينما سجل معدل التغير الشهري للإيرادات أدني مستوي (٧,٥%) في شهر مايو ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الشهر في العامين السابقين (٤,٥% و ٦,٠% على التوالي)، ويمكن تحديد التأثير الحقيقي للجائحة على قطاع قناة السويس بالنظر للتغير في الحمولات الصافية وعدد السفن العابرة للقناة قبل وبعد فبراير ٢٠٢٠، حيث انخفضت الحمولات من ١٧٣١إلى ١٣٨١ سفينة خلال الفترة إبريل – يونيو ٢٠٢٠.

وأشار حول قطاع السياحة والسكك الحديدية، أشار إلى حدوث ضرر جسيم بقطاع السياحة من حيث أعداد السائحين حيث انخفضت من ٠,٩ مليون سائح في فبراير ٢٠٢٠ إلى ٠,٠ مليون سائح في إبريل ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض ١٠٠%، أما قطاع السكك الحديدية فقد انخفضت الإيرادات الحقيقية للسكك الحديدية بنسبة ٥٥,٧% خلال الفترة من فبراير إبريل ٢٠٢٠.

وأشار إلى انخفاض صافي الاحتياطات الدولية بقيمة ٩,٥ مليار دولار خلال الفترة من فبراير- مايو ٢٠٢٠، حيث تراجع صافي الاحتياطيات الدولية الشهري مع تفشي الجائحة في مصر حيث بلغت معدلات الانخفاض الشهرية حوالي ١١,٩% و٧,٧% في مارس وأبريل ٢٠٢٠، قبل أن ينخفض ذلك المعدل إلى ٢,٨% في مايو ٢٠٢٠.

وحول التجارة الخارجية أشار إلى معدل التغير السنوي للواردات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) شهد أقصى انخفاض له منذ يناير ٢٠١٩ في أشهر فبراير وأبريل ومايو ٢٠٢٠ بمعدلات تصل إلى ٢٥,٥% و٣٥% و٣٥,٨% على التوالي، بينما تراجع معدل التغير السنوي للصادرات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) بمعدل ١٩,٩% و٣٦% في إبريل ومايو ٢٠٢٠ على التوالي.

وأضاف إلى ذلك انخفاض مؤشر البورصة المصرية انخفاضا حاداً في أعقاب الجائحة خاصة في شهري مارس ومايو حيث أغلق عند ٩٣٩٥,٩ نقطة و١٠٢٢٠,١ نقطة على التوالي، مسجلاً أعلى معدل تراجع شهري منذ يناير ٢٠١٩.

أشار إلى ملاحظة العديد من المؤشرات التي شهدت تراجعا خلال فترة الذروة، قد شهدت بعض التغيرات في ظل انحسار الأزمة في مصر، حيث تراجع الانخفاض في معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين ليسجل ١٥,٢% – ارتفاع بمقدار ٣,٦ نقطة مئوية – في شهر مايو ٢٠٢٠، كما شهدت الفترة مايو أغسطس ٢٠٢٠ ارتفاعا طفيفا في قيمة الجنيه بمعدل ٠,٢% كما ارتفع معدل التغير الشهري لإيرادات قناة السويس بشكل ملحوظ في يوليو ٢٠٢٠ بنسبة ٨,٧%؛ أما قطاع السكك الحديدية فقد شهد تحسن ملموسا في قيمة الإيرادات الحقيقية بنسبة ٩٦,٩% خلال الفترة من إبريل يوليو ٢٠٢٠، كما ارتفعت ايضا معدلات التغير الشهرية لصافي الاحتياطيات الدولية خلال شهري يونيو- يوليو ٢٠٢٠ بمعدل ٦,١% و٠,٣% وعلى التوالي.

٢- أداء قطاع السياحة في مصر خلال أزمة كورونا:

أشارت منظمة السياحة العالمية إلى انخفاض أعداد السياح الوافدين إلى مصر بنسبة ٦٢,٣% على أساس سنوي خلال النصف الأول من ٢٠٢٠ بسبب تراجع السفر الدولي جراء قيود السفر وإغلاق الحدود للحد من تفشي "كوفيد ١٩"، حيث علقت مصر الرحلات الجوية من وإلى البلاد إلى ما يقرب من أربعة أشهر من مارس إلى يوليو. وتراجعت إيرادات السياحة بنسبة ١١% على أساس سنوي في الربع الأول من العام قبل أن تعمق خسائرها وتتكبد ٩٠,٤%، وأوضحت عدد السياح الوافدين لمصر سجل رقما قياسيا بلغ ١٣ مليون العام الماضي قبل أن يتسبب تفشي الجائحة في التأثير على القطاع.

وأشارت منظمة السياحة العالمية، إلى أن حركة السياح الوافدين عالمياً تراجعت بنسبة بلغت ٦٥,٥% أو أكثر على أساس سنوي في النصف الأول من العام، فرغم تعافي النشاط بشكل طفيف في يوليو وأغسطس الماضيين، ترجح

المنظمة أن يشهد العام الجاري انخفاضا إجماليا بنسبة ٧٠ % على أساس سنوي في أعداد المسافرين الدوليين، ويتوقع غالبية المحللين الذين جرى استطلاع في التقرير حدوث انتعاش في السياحة الدولية في الربع الثالث من ٢٠٢١، مستبعدين أن يحدث الارتداد والعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة قبل ٢٠٢٣.

٣- احتياطي النقد الأجنبي:

أفاد البنك المركزي المصري بارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى ٣٩,٢٢ مليار دولار في شهر أكتوبر ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٨,٤٢٥ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٩. وبلغت الزيادة نحو ٧٩٠ مليون دولار.

٤- مصر تستعد لإصدار أول صكوك سيادية:

وافق مجلس الوزراء المصري على مشروع قانون "الصكوك السيادية الحكومية" في ٤ نوفمبر الجاري، تستعد الحكومة لإصدار أول صكوك سيادية فور موافقة مجلس النواب وتصديق السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي على القانون الجديد. وتتوقع مؤسسة جولدمان ساكس أن مصر ستكون ضمن أكبر المصدرين للديون السيادية في ٢٠٢١، حيث من المتوقع أن يشهد العام المقبل إصدار نحو ١٤٠ مليار دولار من الديون السيادية بالأسواق الناشئة.

ثانياً: تقييمات المؤسسات والوكالات العالمية لأداء الاقتصاد المصري

١- استطلاع رأى " رويترز " يتوقع نمو الاقتصاد المصري بنسبة ٣,٣% في العالم المالي الجاري ٢٠٢٠/٢٠٢١.

أقامت وكالة رويترز استطلاع رأى بين عدد من الاقتصاديين عن الاقتصاد المصري وأشار الاستطلاع أن الاقتصاد المصري سينمو بنسبة % 3.3 في العالم المالي الجاري ٢٠٢٠/٢٠٢١، وتعد تلك نظرة أكثر إيجابية من الاستطلاع السابق في يوليو، والذي توقع أن يسجل الاقتصاد المصري نموا قدره ٣,١%. وتتوافق تلك التوقعات إلى حد كبير مع توقعات صندوق النقد الدولي ومؤسسة فيتش ودويتشه بنك، فيما تقل عن توقعات وزارة المالية بتسجيل نمو اقتصادي قد يصل إلى٥%.

وأشارت وكالة رويترز أن الركود في قطاع السياحة أسهم في ضعف النمو الاقتصادي :وتستند شركة إتش سي في افتراضاتها للعام المالي الحالي إلى التوقعات بتراجع إيرادات السياحة بنسبة ٥٠% على أساس سنوي، مما سيؤدي إلى تراجع معدلات التوظيف وأيضا إلى ضعف النمو الحقيقي في الاستهلاك الأسري، ويرى الاستطلاع أن معدل النمو الاقتصادي لمصر سيتسارع على مدار العامين الماليين المقبلين، إذ يرى الخبراء الاقتصاديون أن الاقتصاد سينمو بنسبة ٥% في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ وبنسبة ٥،٥% في ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

وأشار الاستطلاع إلى تراجع متوقع لسعر صرف الجنيه أمام الدولار، ليصل سعر صرف الدولار إلى مستوى ١٥,٨ جنيه بنهاية العام الجاري، مقابل سعر صرفه الحالي البالغ ١٥,٦٥ جنيه، وإلى ١٦,٥ جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ و١٧ جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢، ويتوقع المحللون أيضا أن يخفض البنك المركزي سعر العائد على الإقراض لليلة واحدة إلى ٩,٢٥% بنهاية يونيو ٢٠٢١، مقابل مستواه الآن البالغ ٩,٧٥%، ثم ليصل إلى ٨,٥% بنهاية يونيو ٢٠٢٢ و٨% بنهاية ٢٠٢٣.

وتتسق نتائج استطلاع رويترز إلى حد كبير مع توقعات مؤسسات مالية كبرى دولية بشأن الاقتصاد المصري. ورفعت الشهر الماضي مؤسسة فيتش سوليوشنز البحثية توقعاتها لنمو الاقتصاد المصري إلى ٣,٤% خلال العام ٢٠٢٠/٢٠٢١ فيما توقع دويتشه بنك نموا بنسبة ٣,٥% خلال ذات العام المالي. ورفع أيضا صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى ٣,٥% لهذا العام، مقارنة بتوقعاته السابقة عند ٢% في شهر يونيو.

٢- بلومبرج، أداء قوي لمناخ الأعمال المصري مسجلا أعلى نمو في ٦ أعوام

أشارت وكالة بلومبرج الأمريكية، أن مناخ الأعمال المصري يواصل أداءه القوي، بعد أن سجل أعلى معدل نمو منذ ستة أعوام خلال شهر أكتوبر الماضي، وذلك للشهر الثاني على التوالي، مدعوما بزيادة في نمو الطلبيات الجديدة ومستويات الإنتاج. وأوضحت أن التحدي الأن يتمثل في مواصلة ذلك الأداء القوي، بينما تستعد اقتصادات عالمية إلى إعادة فرض تدابير العزل والإغلاق لمواجهة الموجة الثانية من انتشار الفيروس.

٣- بنك الاستثمار بلتون فاينانشيال، قرار تحرير سعر الصرف أعاد ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد المصري

أكد بنك الاستثمار بلتون فاينانشيال، أحد أكبر بنوك الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إن قرار البنك المركزي المصري في الثالث من نوفمبر من عام ٢٠١٦، نجح في استعادة ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد المصري، وجعل مصر الاكثر جذبا للاستثمارات الاجنبية بين الأسواق الناشئة.

وأشار "بلتون "إلى إن قرار تحرير سعر الصرف في الثالث من نوفمبر ٢٠١٦ كان ضروري للغاية في ذلك التوقيت ولم يكن في صالح الاقتصاد المصري تأخيره أكثر من ذلك بعد تردى كثير من الأوضاع والمؤشرات الاقتصادية سواء على صعيد الاحتياطي النقدي أو الاستثمار الأجنبي، فضلا عن وجود سعرين للصرف الأجنبي في البلاد وتركز التعاملات في ذلك الوقت في السوق السوداء ما كان يزيد المخاطر على الاقتصاد.

تقارير المؤسسات الدولية حول الاقتصاد المصري

تقرير البنك الدولي حول أداء الحكومة المصرية في التعامل مع جائحة كورونا، وتوقعات لسنة مالية أكثر حدة.

أشار البنك الدولي، أن جائحة فيروس كورونا، التي بدأت كحالة طوارئ صحية حادة، سرعان ما أدت إلى أشد أزمة اقتصادية ومالية عالمية؛ فإجراءات العزل والتباعد الاجتماعي التي تعتبر ضرورية للحد من انتشار الفيروس تتسبب في انخفاض الإنتاج المحلي، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية، وفرض قيود على السفر الدولي، وخفض الطلب العالمي، وكذلك اختلالات في الأسواق المالية مما أدى إلى تدفقات خارجة ضخمة لرؤوس الأموال، وخاصة من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية.

وأشار البنك إلى أن تباطؤ النشاط الاقتصادي، لاسيما منذ تنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي والإيقاف المؤقت لحركة النقل الجوي، قد كلف الاقتصاد المصري نحو ٢,٧ مليون فرصة عمل خلال الربع الأخير من السنة المالية ٢٠٢٠، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ٩,٦ % مقابل ٧,٧ % في الربع السابق، وأشارت التقارير إلى أن قطاعات تجارة التجزئة والجملة والصناعات التحويلية والسياحة والنقل والبناء كانت الأكثر تضرراً من حيث فقدان الوظائف، لاسيما بين العاملين بالقطاع غير الرسمي.

وأضاف البنك الدولي أن الاستجابة لتداعيات الجائحة تضمنت زيادة الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية لشراء التجهيزات اللازمة والاختبارات الخاصة بالكشف عن الفيروس، ورفع مكافآت ورواتب العاملين في القطاع الطبي، بجانب فرض التباعد الاجتماعي وتعليق حركة الملاحة الجوية مؤقتا في المطارات المصرية

وأشار أيضا إلى إن الحكومة قد اتخذت إجراءات لدعم الاقتصاد والحماية الاجتماعية، وتعزيز الشمول المالي أثناء الأزمة، وتضمن هذا تخصيص اعتماد ميزانية بمبلغ ١٠٠ مليار جنيه، أو ما يعادل ١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، لتمويل بعض النفقات الصحية لاستثنائية، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتوفير حماية جزئية للفئات الأشد احتياجا من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، ومن بينها صرف ٥٠٠ جنيه لمدة ثلاثة أشهر للعمالة غير المنتظمة وهم حوالي ١,٥ مليون مواطن. كما قامت الحكومة بتوحيد سعر الغاز الطبيعي، ودعم أسعار الكهرباء لجميع الصناعات مع تثبيتها لمدة خمس سنوات، من أجل تحسين هياكل التكلفة وتثبيت الأسعار، كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات لدعم البورصة، بما في ذلك تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية، مع إلغائها بشكل دائم للأجانب، بالإضافة إلى تخفيض الضريبة على أرباح الأسهم وضريبة الدمغة على معاملات البورصة.

ويتوقع البنك زيادة الدين الحكومي من نحو % ٩٠,٢ من إجمالي الناتج المحلى في نهاية السنة المالية ٢٠١٩ إلى نحو % ٩٣,٨ من إجمالي الناتج المحلى في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠، لكنه أشار إلى إن هيكلة المديونية الحكومية لصالح صناديق التأمينات الاجتماعية والتي تبلغ قيمتها ٣٧١ مليار جنيه مصري – ما يعادل ٦,٤% من إجمالي الناتج المحلي – سيقلل الدين الحكومي إلى % ٨٧,٤ من إجمالي الناتج المحلى في نهاية السنة المالية ٢٠٢١.

أشار البنك إلى إنه في ظل سيناريو استمرار الجائحة حتى أوائل عام ٢٠٢١، فأن تأثيرها سيمتد خلال سنتين ماليتين مع توقُّع أن يكون التأثير السلبي أشد حدة في السنة المالية ٢٠٢١. ولهذا، توقَّع أن يظل النمو إيجابيا رغم انخفاضه من % ٥,٦ في السنة المالية ٢٠١٩ إلى % ٣,٥ العام المالي الماضي، ثم إلى % ٢,٣ العام المالي المقبل قبل أن يتعافى في العام المالي ٢٠٢٢.

"ستاندرد آند بورز" تبقى على تصنيف مصر الائتماني والنظرة المستقبلية المستقرة.

ثبتت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني التصنيف السيادي لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية عند مستوى B مع نظرة مستقبلية مستقرة، للاقتصاد المصري (Stable Outlook) للمرة الثانية خلال ستة في عام ٢٠٢٠، وهذا يشير إلى استمرار ثقة المؤسسات الدولية، خاصة مؤسسات التصنيف الائتماني في ثبات وصلابة الاقتصاد المصري وقدرته على التعامل الإيجابي مع تداعيات جائحة "كورونا" الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عنها.

وتتوقع المؤسسة أن يقوم الاقتصاد المصري بتحقيق معدلات نمو إيجابية – رغم تحديات جائحة الكورونا – بنسبة ٢،٥% عام ٢٠٢٠-٢٠٢١، وذلك عكس تقديراته للنمو العالمي السلبي المتوقع خلال العام المالي الحالي وكذلك معدلات النمو السلبية المقدرة لمعظم الدول. كما تتوقع المؤسسة أن يعاود الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو عالية تصل إلى ٥،٤% بحلول عام ٢٠٢٢ مع تعافي قطاع السياحة والتحسن المستمر لبيئة الأعمال نتيجة للإصلاحات الهيكلية.

وتتوقع مؤسسة "ستاندرد اند بورز" عودة المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية لتحقيق معدلات جيدة جدًا في لمدى القصير حيث يُسجل الاقتصاد المصري معدلات نمو حقيقي تبلغ نحو ٥% في المدى المتوسط، وتنخفض معدلات الدين للناتج المحلي في المدى المتوسط، إضافة إلى تحقيق فائض أولي مستدام ٢% من الناتج المحلي الإجمالي بدءاً من العام المالي ٢٠٢٠ -٢٠٢١.

مؤسسة ستاندرد اند بورز ومؤسسة "فيتس": احتياطي النقد الأجنبي لمصر يسمح بتغطية احتياجات التمويل الخارجي.

أكدت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني أن احتياطي النقد الأجنبي لمصر، وقدرتها على الوصول إلى أسواق الدين المحلية والخارجية يتيحان لها السماح بتغطية احتياجات التمويل الخارجية والمالية المرتفعة لآجال الاستحقاق المقبلة على مدى ١٢ شهرًا. وتوقعت الوكالة، ارتفاع الدين الخارجي كنسبة من رصيد الميزان الجاري في السنة المالية المنتهية ٢٠٢١، مع الإشارة الى إمكانية انخفاض هذه النسبة تدريجيًا مع تعافى رصيد الميزان الجاري في يونيو.

كما أشارت مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني، إن الاحتياجات التمويلية لمصر تحت السيطرة رغم وجود بعض المخاطر، وأضافت أن مصر تمكنت من رفع احتياطاتها الأجنبية رغم صدمة فيروس كورونا منذ يونيو الماضي، لتصل إلى ٣٩ مليار دولار في أكتوبر، ورغم أن مستوى الاحتياطي أقل مما كان عليه قبل جائحة كورونا إلا أنه أضعف مما كان عليه عام ٢٠١٦.

وأضافت أن السياسة النقدية في مصر استمرت في نهجها الحذر، ورغم انخفاض التضخم، حافظ البنك المركزي على هامش كبير للفائدة الحقيقية وهو ما يجعلها بين الأعلى في الأسواق الناشئة، وأوضح إلى إنه في حال عدم ارتفاع التضخم سيكون أمام البنك المركزي مجال لخفض الفائدة لدعم الاقتصاد لكنه سيظل متعقلًا، ومراعيًا لمخاطر الاستثمارات في المحافظ المالية وسعر الصرف، خاصة مع الضغوط على الإيرادات التقليدية في ظل الجائحة.

فيتش سوليوشنز، مصر تسجل أعلى نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

أشارت وكالة فيتش سوليوشنز، إلى إنه من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي في مصر ٣,٣ ٪ في السنة المالية الحالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، انخفاضا من ٣,٥ ٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، بينما من المتوقع أن تشهد البلاد أعلى نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ٢٠٢٠-٢٠٢٤ بنسبة ٤%.

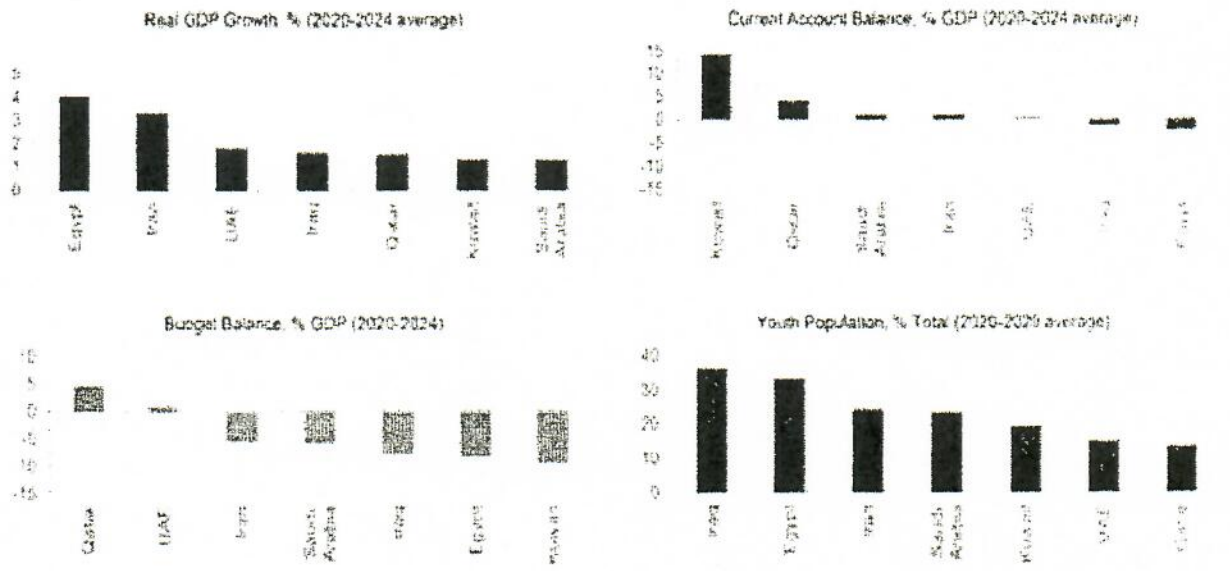

وتوقعت فيتش سوليوشنز أن يسجل معدل التضخم في مصر ٥,٩ %، بينما توقعت أن يحافظ البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة الحالية عند ٩,٧٥% حتى نهاية ٢٠٢٠، كما توقعت أن يتم تداول الدولار الأمريكي عند ١٦,٢٥ جنيهًا حتى نهاية عام ٢٠٢٠. وأشار إلى أن ضعف آفاق السياحة والاستثمارات وتدفقات التحويلات المالية سيستمر في إضعاف أداء النمو في مصر أيضًا، في حين أن تمويل صندوق النقد الدولي وإصدار السندات الأوروبية سيدعم الموقف الخارجي للدولة، على الرغم من استمرار مخاطر التقلبات المتجددة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحسن مؤشرات مصر دوليا في ٢٠٢٠

صدر المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أحدث إصداراته بعنوان "الترتيب الدولي لمصر"، وهي سلسلة يصدرها المركز سنويا منذ ثلاث سنوات، بهدف رصد ترتيب مصر الدولي في عدة مؤشرات. وأشار المركز إلى أهم مؤشرات الترتيب الدولي لمصر، ومن أهم المؤشرات مؤشر التنافسية العالمية والذي احتلت فيه مصر المركز ٩٣ من بين ١٤١ دولة كما احتلت المركز ٦٥ من بين ١٤٠ دولة في مؤشر تنافسية السفر والسياحة، واحتلت مصر المركز ١١٤ من بين ١٩٠ دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مقارنة بالمركز ١٢٠ في ٢٠١٩.

المركزي المصري يخفض سعر الإقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها اليوم الخميس ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى

٨,٢٥ % و٩,٢٥ % و٨,٧٥ % على الترتيب. كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٨,٧٥%

الاقتصاد الأخضر.

أشارت الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أن الدولة تعمل على تمويل المشروعات الاستثمارية الخضراء المدرجة ضمن مشروعات الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠/٢١ من خلال مبادرة "السندات الخضراء" التي أطلقتها الحكومة لتنويع مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية، موضحة أن عدد المشروعات الخضراء المدرجة في خطة العام المالي المشار إليه يبلغ حوالي ٦٩١ مشروعاً بتكلفة كلية حوالي ٤٤٧,٣ مليار جنيه، ومدرج لها اعتمادات حوالي ٣٦,٧ مليار جنيه تمثل ١٥% من إجمالي الاستثمارات العامة مضيفة أنه من المستهدف زيادة النسبة إلى ٣٠% بخطة العام المالي ٢٢/٢١ لتصل إلى ١٠٠% خلال ثلاث سنوات.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار يمول التوسع في الاستثمار الأخضر

كما أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وصندوق المناخ الأخضر، إطلاق برنامجين بقيمة ٢٢٠ مليون يورو في إطار دعم الاقتصاد المصري لتخطى آثار تفشى جائحة فيروس كورونا من خلال تعزيز التمويل الأخضر وتطوير سلاسل قيمة خضراء للقطاع الخاص. وأشار البنك الأوروبي لإعادة الإعمار إلى إن البرنامجين يهدفان للعمل مع مؤسسات التمويل المحلية، عبر إتاحة تمويلات بهدف إعادة إقراضها للشركات بما يمكنها من التوسع في الاستثمار الأخضر في الطاقة والمياه وحلول كفاءة الموارد ويهدف برنامج سلاسل القيمة الخضراء الذي أطلق مؤخراً بقيمة تصل إلى ٧٠ مليون يورو، إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في التقنيات المتطورة وحلول تخفيف تأثيرات التغير المناخي والتأقلم معه والتي من شأنها أن تحسن تنافسية هذه الشركات وتعزز تطوير سلاسل قيمة خضراء. وأشار البنك إلى إن البرنامج الثاني، امتداد لبرنامج تمويل الاقتصاد الأخضر يهدف إلى توفير ما يصل إلى١٥٠ مليون يورو جديدة لتمويل استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الزراعة والبناء والتجارة والتصنيع، والاستثمارات صديقة البيئة، وقدمت هذه الآلية تمويلات بقيمة ١٤٠ مليون يورو بالفعل، من خلال ٤ بنوك مشاركة وهي بنك الكويت الوطني–مصر، وبنك قطر الوطني الأهلي، وبنك الإسكندرية، والبنك العربي الأفريقي الدولي، والتي استفادت جميعها من منح من الاتحاد الأوروبي.